تطوير التحليل النقدي للسياسات العامة | 2021-2025

العدالة المجالية في المغرب وديناميّات الصراع حولها: حراك الريف نموذجاً

حنان الكريمي

كانون الثاني/يناير 2026

مقدمة

إنّ العدالة المجالية (la justice territoriale)[1] كظاهرة هي ذات جذورٍ تاريخية لا يمكن إنكارها، وهو ما جعلها في صلب النقاشات العامة بالمغرب، الأمر الذي تترجمه التوجهات الكبرى وما لحقها من برامج وسياسات اعتمدتها الدولة على مدار سنوات خاصة في العشرية الأخيرة. وبالرغم مما تدّعيه الجهات الرسمية من محاولاتٍ لإيجاد حلول تستهدف الاستجابة للعدالة المجالية القائمة على الإنصاف في توزيع الثروة والفرص التنموية، إلا أن الواقع حالَ دون ذلك وجعلها محلّ مطلبٍ اجتماعي متزايد، يبتغي من خلاله أصحاب المصلحة ردّ الاعتبار للهامش والاستجابة لمظلومية سكانه.

ومن الإشكالات الحقيقية التي تروم واقع السياسات المعلنة من قبل الدولة، هو أنها تُصمَّم مركزياً (la centralisation) وتُطبَّق عمودياً بشكل يغيّب إشراك ذوي المصالح (سياسات مفروضة باسم الجميع دون مشاركتهم) وينفي شرط الخصوصية المجالية الذي يرتّب أولويات واحتياجات كل منطقة على حدة، ويعكس رؤية الدولة للعدالة المجالية كظاهرة مرتبطة بتوجهات الفعل العمومي التنموي. من هنا تتبلور حالةٌ من التنازع والصراع تتباين تجلّياتها بين ما يطفو على السطح وما يبقى خفياً في سياق "الصراع الناعم"، فهناك أصحاب مصالح باعتبارهم سكان المناطق المهمّشة التي تطالب بالعدالة المجالية، وهناك الدولة ممثلة في مؤسساتها الرسمية من مؤسسة ملكية وحكومة وبرلمان.

تقوم هذه الورقة على تحليل العلاقة التفاعلية بين ثلاثة أطراف أساسية من خلال منهج استنباطي (من العام إلى الخاص)، فهناك مؤسسة ملكية لها تأثيرها الذي يتمايل بين وجود رمزي وآخر فعلي يحدّد التوجهات الكبرى للبلاد، وهناك فاعلان حكومي وبرلماني يقومان بصنع القرار من خلال سياسات تتماشى مع مطالب التنمية. من جانب آخر، نجد أصحاب المصلحة المطالبين بالحق في العدالة المجالية، وهم بمثابة جماعات أو قوى ضاغطة تعرّي محدودية السياسات، وربما تتحدى هيمنة الخطابات الرسمية الموجهة إليها، لتحدث التأثير في سلوك الفاعل الرسمي وتوجيهه نحو المسعى المطلبي، مما يضطره في كثير من الحالات إلى ملاءمة القرارات مع المطالب. وهو ما يمكن التطرّق إليه من خلال حالة "حراك الريف"[2] بالحسيمة شمال المغرب، إذ أصبحت العدالة المجالية مطلباً اجتماعياً معلناً بعد ما شهدته المنطقة على وقع انتفاضة شعبية أواخر شهر تشرين الأول/اكتوبر 2016 عقب مقتل بائع السمك محسن فكري.

السياسات التنموية: قراءة في استراتيجية الدولة ومدى انسجامها مع مطالب العدالة المجالية

ترتبط السياسات التنموية في المغرب بتعدّد الفاعلين الذين يؤثّرون في صنع القرار بحسب مواقعهم في هرم السلطة، فإلى جانب المؤسسة الملكية والحكومة والبرلمان، هناك أيضاً الجماعات الترابية[3] والأحزاب السياسية، سواء كانت تنتمي هذه الأخيرة لدائرة السلطة أم لا، فإنها تحاول بشكل أو بآخر التأثير في المواطن، إلى جانب دورها كمعارضة تراقب وترصد عمل الحكومة إذا كان لها تمثيل في البرلمان. وهناك مؤسسات أخرى دستورية من قبيل المجلس الأعلى للحسابات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مجلس المنافسة، فهي تؤثر في توجيه السياسات العامة من خلال تقاريرها السنوية وآرائها الاستشارية.

عمدت الجهات الرسمية في المغرب إلى تفعيل عدّة سياسات لتحقيق العدالة المجالية كمطلب تنموي، وتأتي في البداية ورش "الجهوية المتقدمة" كسياسة تقوم على تعزيز مكانة جهات المغرب الـ12 والنهوض بأوضاعها التنموية،[4] كما تمّ إطلاق "برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي 2017- 2023"، وهو مخطط هيكلي بميزانية 50 مليار درهم مغربي (ما يقارب 5.4 مليار دولار أمريكي) هدفه التصدي للفجوة المجالية، كما أن هناك سياسات قطاعية كالمخطط الوطني للصحة في العالم القروي، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرامج من قبيل "تيسير" و"أوراش" و"فرصة"، بالإضافة للمدارس الجماعاتية والمراكز الصحية المتنقلة وإلخ.

وفيما يتعلق بالحسيمة كحالة للدراسة في سياق هذه الورقة، يجدر الذكر أن المنطقة ظلّت معزولة منذ فجر الاستقلال لدواعي سياسية وتاريخية، حتى وقوع زلزال 2004 حيث خُصّصت ميزانيات مباشرة لإعادة الإعمار

والتجهيز، كما تبلورت مشاريع أخرى بتوجيهات ملكية في تشرين الأول/أكتوبر 2015 في إطار برنامج "الحسيمة منارة المتوسط" (أي قبيل سنة من حراك "الحسيمة" أو حراك "الريف" الذي سيتم التطرق إليه في محور موالي). لكن بداية البرنامج الفعلية كانت سنة 2017، حيث توزّعت مشاريعه بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتجهيزات التحتية والتأهيل المجالي والقطاع الديني. وخُصّصت للبرنامج ميزانية إجمالية قدرها 7.2 مليار درهم مغربي (ما يقارب 784 مليون دولار أمريكي)، وبحسب الجهات الرسمية فقد تمّ إنجاز 98% من مجموع المشاريع المبرمجة إلى حدود سنة 2022، وعليه فلا يمكن إنكار وجود نيّة للإصلاح، خاصة على مستوى البنيات التحتية التي ترجمها إنشاء المستشفى الإقليمي الجديد ومرافق عمومية أخرى. لكن السؤال يبقى مطروحاً بشأن عددٍ من المشاريع التي مازالت مجرد أبنية مغلقة في وجه المرتفقين، وأيضاً هل يعدّ تنفيذ هذه الخطوة الإصلاحية مبنياً على رؤية تنموية واضحة، أم أنها مجرد ردّ فعل من دون مقوّمات استراتيجية؟

إن البرامج والسياسات التي تصدّرها الدولة على أنها حلول في سياق تعاطيها مع المشاكل التنموية المطروحة وإشكالية غياب العدالة المجالية بشكلٍ خاص، هو ما يمكن توصيفه بمثابة اعتراف ضمني من طرف الدولة بوجود أزمة أولاً ثم بمسؤوليتها عنها ثانياً. من جهة أخرى، وبالرغم من وجود هذه البرامج والسياسات إلا أن واقع الحال أثبت أنها ركّزت بشكل أكبر على التجهيزات المادية دون الاهتمام بالعنصر البشري وبالتالي عدم كفايتها، بدليل أن توجيهات "اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي"[5] سلّطت الضوء على وجود اختلالات ترابية صارخة. ويغطّي العالم القروي مثلاً ما مجموعه 90% من المساحة الإجمالية للبلاد، ويضمن 43% من مجموع الثروات التي تغطّي نسباً مهمّة من حاجيات الحبوب والحليب واللحوم وإلخ،[6] لكن بحسب المندوبية السامية للتخطيط فإن الدينامية الديمغرافية مرتفعة في الوسط الحضري على حساب القروي، وأن 70% من مجموع سكان المغرب مرتكزة بخمس جهات فقط: الدار البيضاء- سطات، الرباط-سلا-القنيطرة، مراكش-آسفي، فاس-مكناس، وطنجة-تطوان-الحسيمة.[7] وبالرغم من أهمية ما يقدّمه الوسط القروي إلا أن هناك خللاً على مستوى التوزيع السكاني والتنموي الذي تحتكر فيه المدن الكبرى كبريات الفرص الاستثمارية، الأمر الذي يطرح عدة إشكالات يختلّ معها توازن العرض والطلب، وتشيع الهجرة القروية مرفقة بأحزمة الأحياء الهامشية.

ما يفاقم هذه المشكلة هو بعض السياسات التي تزيد الوضع سوءً من قبيل التقسيم الجهوي الأخير[8] الذي انتقل بالمغرب من 16 إلى 12 جهة، وفيه ضرب صارخ للخصوصيات المجالية والقاسم المشترك الذي يجمعها، فالتقسيم بُني على أسس غير واضحة من منظورٍ تنموي وإصلاحي، لأنه فصلَ بين مناطق تجمعها المصلحة والمشترك الثقافي والرابط الاجتماعي، وعمد إلى تكسير كلّ ذلك وزاد من تفقير وتهميش مناطق لصالح مناطق أخرى أوفر حظاً تنموياً. وكمثال على ذلك الحسيمة والناظور اللتان تمّ الفصل بينهما بالرغم من كل الروابط الاجتماعية والثقافية التي تعطيهما القوّة، أيضاً تافيلالت التي تمّ فصلها عن مكناس لتشكيل جهة

فاس- مكناس، زِد على ذلك درعة التي تمّ نزع واجهتها البحرية الوحيدة (الانتقال من جهة سوس- ماسة- درعة إلى جهة درعة – تافيلالت دون أي واجهة بحرية). وتلك مفارقات أقرّ بها العديد من المحللين المختصّين في الشأن الترابي بالمغرب.

إن سياسات الدولة لحلّ مشكلة غياب العدالة المجالية عادةً ما تكون نابعة من خيارات الجهات الرسمية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بحسب ما تراه حلاً للمعضلة، وهو ما يظهر مثلاً في مناطق جبلية أو صحراوية كالريف والجنوب الشرقي والأطلس وغيرها. فقاسمها المشترك هو التهميش وما نتج عنه من غياب للعدالة المجالية، ذلك أن الدولة توجه استثماراتها بميزانيات ضخمة في البنى التحتية والمرافق الأساسية لصالح مناطق ساحلية كالرباط والدار البيضاء والقنيطرة وطنجة. أي أنها تغيّب منطق الإنصاف في توزيع الثروات والفرص، فتعطي أولوية للخط الساحلي على حساب المناطق الأخرى الجبلية أو الصحراوية، ولعل الخطاب الرسمي بات يعطي للمدن الكبرى (الدار البيضاء مثلا) صفة المحرك الاقتصادي للبلاد، في مقابل توصيف مناطق أخرى بالخصاص والهشاشة، ويصوّر إشكالية غياب العدالة المجالية كأمر طبيعي قدري وينبغي تقبله، فهو إذن خيار اقتصادي أقرب إلى تكريس "قانون الأقوى" (La loi du plus fort)، إذ تستمرّ المدن القوية في جلب الاستثمارات وتعزيز مكانتها، فتزداد قوة، فيما تبقى مدن صغرى رهينة التهميش، فتزداد ضعفاً، والنتيجة أشبه بدائرة مفرغة.

العدالة المجالية ودور الملَكية في احتواء الأزمات والتوتّرات الاجتماعية

تتمّ صياغة وتنفيذ سياسات الدولة المغربية من خلال قاعدة متداخلة ومعقّدة من الفاعلين العموميين الذين يؤثّرون بشكلٍ أو بآخر في بناء السردية الرسمية، وهنا يأتي الحديث عن تأثير المؤسسة الملكية بما لها من مكانةٍ اعتبارية في حالة الدولة المغربية. ويتأرجح هذا التأثير بين وجودٍ رمزي وآخر فعلي له دور محوري في تحديد التوجهات الكبرى للبلاد (السياسة العامة)، إذ للملك عدّة سلطات تتقدمها إمارة المؤمنين كسلطة دينية،[9] وهو "رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور{...} وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين... ".[10]

إن للملك صلاحيات تعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي المتصدّر للانتخابات، كما يعيّن أعضاء الحكومة (باقتراح] من رئيسها)، وله أن يعفي عضواً أو أكثر من مهامهم، مما يعني امتلاكه صلاحيات تتعلق بالسلطة التنفيذية، إلى جانب صلاحياته فيما يتعلق بالسلطة التشريعية التي تسمح له بحلّ مجلسي البرلمان (مجلس النواب ومجلس المستشارين). كما أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية وله حق التعيين في وظائفها (السلطة العسكرية). وبالتالي فالملك بالمغرب يتمتّع بصلاحيات واختصاصات واسعة، تؤكد أن وجوده

ليس مجرد وجود صوري أو رمزي فقط كما في دول ملكية أخرى كبريطانيا مثلا، وإنما يجمع بين الوجود الرمزي والوجود الفعلي.

وجدير بالذكر في سياق التجربة المغربية أن هناك فرق بين "السياسة العامة" و"السياسات العمومية"، وهو ليس فقط فرق مفاهيمي[11] بل أيضاً مؤسساتي منصوص عليه دستورياً. فالسياسة العامة للبلاد هي قرار سياسي يحدّده المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك، وتحدّد التوجهات الكبرى بما فيها التوجهات العامة لمشروع قانون المالية قبل أن تعدّه الحكومة، مع العلم أن هذه الأخيرة تتداول بشأن السياسة العامة قبل عرضها على المجلس الوزاري.[12] أما السياسات العمومية فيُعنى بها المجلس الحكومي الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتحدّد البرامج والسياسات والتدابير التي يتمّ من خلالها تنفيذ توجهات السياسة العامة، وتمارَس الرقابة من طرف السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان. وكان عمل البرلمان يقتصر على وظيفتين هما التصويت على القوانين ومراقبة عمل الحكومة، لكن مع دستور 2011 أصبح من مهامه أيضاً تقييم السياسات العمومية وليس السياسة العامة.[13] وبالتالي فالحكومة كفاعل رئيسي هي مسؤولة عن التداول بشأن السياسات العمومية عبر وزاراتها ومختلف القطاعات الحكومية التابعة لها ويترجم ذلك البرنامج الحكومي. وهناك أيضاً الجماعات الترابية[14] كوحدات تساهم من جهة في تفعيل السياسة العامة للدولة، ومن جهة أخرى تعد سياساتها من خلال ممثليها في مجلس المستشارين.[15]

وبالعودة لإشكالية غياب العدالة المجالية من منظور الخطاب الرسمي في المغرب، فلا يمكن أن يتم ذلك بمعزلٍ عن المؤسسة الملكية كفاعل محوري، وبالأخص لأن هناك خطباً ملكية تطرّقت لموضوع العدالة المجالية بشكل واضح، من أبرزها خطاب العرش لسنة 2017 الذي اعتبر أن "المشاريع التنموية والإصلاحات السياسية والمؤسسية لها هدف واحد وهو خدمة المواطن أينما كان، لا فرق بين الشمال والجنوب ولا بين الشرق والغرب ولا بين سكان المدن والقرى"، فهو يظهر إذن كخطاب صريح يعترف بالفعل التنموي كهدف لا يفرق بين فئات المواطنين ولا انتماءاتهم الجغرافية، وهذا هو جوهر العدالة المجالية. وفيما يتعلق بالمسؤولية فإن الخطاب الملكي يربطها بالمسؤولين السياسيين والإداريين، على اعتبار أنهم "يتسابقون إلى الواجهة عندما تكون النتائج إيجابية فقط، وعندما يكون العكس يختبئون وراء القصر الملكي ويرجعون الأمور إليه".[16] تعترف إذن المؤسسة الملكية بشكل صريح بإشكالية غياب العدالة المجالية، لكن هل يعني تحميل المسؤولية للمسؤولين الإداريين والسياسيين امتلاكهم القدرة على إيصال أولويات الإصلاح، أم أنه يمكن اعتبارهم مجرّد متلقّين تحدّهم التوجيهات المركزية؟

وبالاطلاع على الخطاب الملكي الأخير لعيد العرش (2025) نجده أيضاً تطرّق لإشكالية غياب العدالة المجالية، مؤكداً أنه مهما بلغ مستوى التنمية الاقتصادية إلا أنه غير مرضي "إذا لم تساهم بشكل ملموس في تحسين ظروف عيش المواطنين، من كل الفئات الاجتماعية، وفي جميع المناطق والجهات"، فبالرغم من كل محاولات المغرب التنموية، إلا أنه بحسب الخطاب الملكي: "ما تزال هناك بعض المناطق، لاسيما بالعالم القروي، تعاني من مظاهر الفقر والهشاشة...، وهو ما لا يتماشى مع تصوّرنا (المؤسسة الملكية) لمغرب اليوم في سبيل تعزيز التنمية الاجتماعية، وتحقيق العدالة المجالية. فلا مكان اليوم ولا غداً، لمغرب يسير بسرعتين".[17] وبالتالي فقد شدّد الخطاب مجدداً على أن تُتَرجم التنمية إلى تحسينٍ ملموسٍ لحياة الناس مهما كانت جهاتهم وانتماءاتهم الجغرافية، وهو الخطاب الذي فتح نقاشاً عمومياً واسع، وعزّز مجدداً الشرعية الرمزية للملك تجاه الشعب.

ولعلّ من أبرز الملاحظات المسجلة في "حراك الريف" لسنة 2016، هو مخاطبة الشارع للمؤسسة الملكية بشكل مباشر، دون الاكتراث لمؤسسة الحكومة، وفي ذلك إشارة إلى كون الملك هو المسؤول الوحيد القادر عملياً وسياسياً على حلّ الأزمة.[18] من جانبها لم تتدخل المؤسسة الملكية مباشرة لحلّ المشكل، بل تكلّفت بذلك مؤسسات أخرى وعلى رأسها وزارة الداخلية، فلم تشهد المرحلة أي خطاب أو تصريح مباشر من الملك، على خلاف محطات تاريخية سابقة مثلاً، أبرزها أحداث 1984 التي وصلت لمرحلة احتجاج دامية في الحسيمة ومناطق أخرى من المغرب[19] اعتراضاً على غلاء المعيشة، حينها تفاعلت المؤسسة الملكية بخطاب مباشر وُصف "بالقاسي" من طرف المحتجين، لمّا استعمل كلمات غير مسبوقة في الخطب الملكية لوصف المحتجين في الريف.[20]

بالتالي، وبالرغم ممّا يتمّ تصديره كسياسات لتفعيل العدالة المجالية، إلا أن مناطق ومنها الحسيمة ظلّت حبيسة التهميش والهشاشة، فإلى جانب أحداث 1984 (سابقة الذكر)، هناك توجس مخفي وحساسية سياسية بين الدولة و منطقة الريف عموماً. يرتبط هذا التوجس بذاكرة الطرفين منذ فجر الاستقلال،[21] على خلفية انتفاضة 1958 حين رفع نشطاء الريف مطالبهم، وانقسمت الآراء بين من اعتبرها مطالب سياسية بأبعاد "انفصالية"، ومن اعتبرها مطالب اجتماعية تدعو إلى تحسين الأوضاع وإشراك الساكنة في تدبير شؤونهم. إن هذا التاريخ الاحتجاجي صاحَبه إقصاء لمنطقة الريف - على خلاف مناطق أخرى- من المشاريع والفرص التنموية لمدة طويلة إلى أن ضرب زلزال مدمّر الحسيمة سنة 2004، وهنا كانت التفاتة بتوجيهات ملكية لإعادة الإعمار.

لقد أمكن القول أننا نعيش مرحلة يطلق عليها "مرحلة الهيمنة التنفيذية - the executive dominance phase"[22]كما سمّاها جيمس أندرسون (Anderson, J. E)،[23] وفيها تكون الحكومة معتمدة كلياً على "القيادة

التنفيذية"[24] في رسم وتنفيذ السياسات العامة، وهي ظاهرة استمدها الباحث الأميركي من واقع الرئيس في الولايات المتحدة الأميركية، ثم انتقل إلى "دول نامية" على أن للسلطة التنفيذية (العليا) فيها تأثيراً أكبر وأشد في صنع السياسة مقارنة بأي "دولة متقدمة"، نظراً لمحدودية قضايا السياسة العامة التي تستحقّ أن تناقَش وتُرسَم بشأنها السياسات، وبالتالي فإنّ نسبة كبيرة منها تصعد إلى مجلس الوزراء وتضطر الحكومة إلى مناقشتها في المستوى الأعلى.[25]

الاحتجاج السلمي في الحسيمة: قراءة في دينامية "الفعل والفعل المضاد"

إن الاشتغال على الموضوع قيد المعالجة يفرض ضرورة النظر من زاوية الفعل والفعل المضاد كظاهرة له ما يفسر تحوله من مشكلة اجتماعية إلى مشكلة عامة، فالثقافة السياسية بحسب جابرييل آلموند وبنجهام باويل (Gabriel A. Almond and George B. Powell)[26] قد تكون "متوافقة" (consensualpolitical culture) أو "متعارضة" (conflictualpolitical culture) حول مواضيع السياسة العامة، ففي الثقافة السياسية المتوافقة يميل المواطنون إلى الموافقة على الوسائل الملائمة لاتخاذ القرارات السياسية، ويميلون إلى مشاطرة وجهات النظر حول ماهية المشاكل الرئيسية وطريقة حلّها. وفي الثقافة المتعارضة ينقسم المواطنون على بعضهم بحدّة،[27] وغالباً ما يدور انقسامهم حول شرعية النظام وحلّ المشاكل الرئيسية.[28]

وبالنظر لمطلب العدالة المجالية بالمغرب فقد ارتبط بمجموعة من الحركات الاحتجاجية، إذ أنه مع بروز "الربيع العربي" سنة 2011، ظهرت "حركة 20 فبراير" كتعبير شعبي عن المطالبة بالإصلاح، ولم تكن انطلاقة مباشرة للمطالبة بالعدالة المجالية كمشكلة اجتماعية، بل شكّلت نقطة تحوّل لكسر جدار الصمت والتعبير العلني عن مطالب كبرى مثل الحرية، الكرامة ومحاربة الفساد. فإذا كان حراك 2011 محطة مفصلية في تاريخ الاحتجاج بالمغرب، فإن "حراك الريف" قد ساهم بشكل مباشر في إبراز مشكلة غياب العدالة المجالية وإعادة طرحها كقضية محورية ضمن النقاش العمومي.

استُهلّت الأحداث بواقعة صادمة على إثر مقتل بائع السمك محسن فكري في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2016، بعدما صادرت السلطة المحلية سلعته في ميناء مدينة الحسيمة، الأمر الذي لم يتقبّله فكري فاحتجّ مرتمياً في شاحنة القمامة، ثم لقي مصرعه على إثر واقعة "طْحْنْ مُو".[29] شكّلت تلك الشرارة الأولى للاحتجاج، حيث انتُقدت الأحزاب السياسية والبرامج الحكومية، مع ربط تهميش الحسيمة ومنطقة الريف بشكل عام بسياقات تاريخية، فرفع النشطاء شعارات تطالب أساساً بفتح تحقيق في مقتل فكري، ومطالب اجتماعية لقيت صداها لدى قاعدة اجتماعية تبنّت المشكلة وخرجت للاحتجاج.

تكوّنت "مجموعات المصالح العفوية" نتيجة الاستجابة المتماثلة للسكان جرّاء وضعٍ سبّب لهم الإحباط،[30] حيث انفجر استياءهم الكامن في النفوس بعد الواقعة، وساهم في هذا الحشد فاعلون ومؤثّرون، على غرار نشطاء الحسيمة الذين كوّنوا منذ البداية لجنة تنظيمية وإعلامية، إلى جانب هيئات غير رسمية كجمعيات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان. وساهم الإعلام أيضاً في نشر الأخبار، ووسائل التواصل الاجتماعي التي كان لها تأثير بارز في بناء هذه الأحداث وحشد الأفراد. فلم يقف الاحتجاج عند حدوده الجغرافية في الشارع بل تجاوزه صوب المنصات الرقمية التي تبنّت الحراك وناصرت مطالب النشطاء ونقلت رسائل ساكنة الحسيمة، بعدما تزعمهم ناصر الزفزافي ورفاقه وقاموا بصياغة ملفّ مطلبي متكامل: متابعة المتورطين في مقتل محسن فكري، بناء مستشفى لمعالجة السرطان، جامعة متعدّدة التخصصاتوغيرها. وبالتالي لم يعد مقتل فكري هو المحرّك الوحيد للحراك.

اتسمت الاحتجاجات بالسلمية التي ناصرها ناصر ورفاقه منذ الوهلة الأولى، موجهين الاحتجاج نحو السلمية (بالرغم من انزلاقاتٍ أوقعت بعض المتظاهرين في مشادّات ومواجهات مع قوات الأمن)، لكن في المقابل عمدت السلطات إلى قمع المحتجين ومنعهم من التعبير عن مطالبهم. ثم انتقلت الدولة إلى تبنّي "الوهم" كسلاح لإجهاض الحشد المطلبي،[31] وهو نوع من ردود الفعل القمعية لعزل القضية وجلب المتعاطفين معها، مما يمثل خطاباً سلطوياً ومحاولة للإقصاء الرمزي.

رفَعَ نشطاء الحراك العديد من الشعارات، من أبرزها تلك التي وصفت الأحزاب "بالدكاكين السياسية"، منتقدين النخب الحزبية والجمعيات الارتزاقية (جمعيات مسيّسة)، ولهذا خاطبوا العاهل المغربي بشكل مباشر ودعوه للتدخل لحلّ الأزمة في منطقة الريف، مما يؤشر على فقدان الثقة في الطبقة السياسية كفاعل رسمي. وهذه الاستقلالية عن التنظيمات الحزبية حافظت في نظر الكثيرين على مصداقية الحراك.[32]

اعتُقل ناصر الزفزافي يوم 29 أيار/مايو 2017 بعد اعتراضه على خطبة الجمعة حين اتهم الخطيب "حراك الحسيمة بالفتنة"، وهو توظيف للدين في سياق الأحداث السياسية بهدف توجيه الرأي العام و"تسييس الخطاب الديني". وتوالى اعتقال النشطاء تباعاً (نبيل احمجيق، محمد حاكي، محمد جلول، المرتضى إعمراشا. واللائحة طويلة) وهم الذين شكّلوا النواة الصلبة والمحرك الرئيسي للحشد، فقد نالوا رضا ساكنة الحسيمة لتمثيلهم وتنظيم مسيراتهم، قبل الانتقال إلى أطوار محاكمات تعدّدت فيها الاتهامات - خاصة تجاه الزعماء- واختتمت أطوارها بالسجن.

بالرغم من تبنّي الدولة توجّهاً أمنياً صارماً، فهي لم تفلح في كبح دينامية الاحتجاج، بل تظاهر الناس في مدن أخرى كبرى كالرباط والدار البيضاء وطنجة وغيرها، تضامناً مع المعتقلين، فيما تحدّى حراك الحسيمة السلطات باستمرارية المظاهرات، وأبدعوا في إيجاد أشكالٍ جديدة مثل الاحتجاج على أسطح المنازل والضرب على الأواني في الليل من أجل إحداث صوت مزعج للتعبير عن احتجاجهم، اللجوء إلى الاحتجاج وسط مياه البحر، وعندما منعت السلطات مسيرة يوم 20 تموز/يوليو 2017 بمدينة الحسيمة وأغلقت المنافذ لمنع توافد المحتجّين، لجأوا إلى الجبال المجاورة وإلى القوارب السريعة للدخول للمدينة من منافذ غير تقليدية يصعب على السلطات تعقّبهم من خلالها، وهي تكتيكات جديدة في تاريخ الاحتجاجات بالمغرب،[33] مما يعكس عمق الاستياء الاجتماعي وامتداد جذور المطالب الشعبية.

تواجه إذن الجهات الرسمية بالمغرب على تعدد أشكالها وتباين ألوانها السياسية، قوة ضاغطة يمثلها فاعلون يؤثّرون بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع وتقويم السياسات التي تنفذها الدولة، لتعكس ظهورها في حالة فعل (l'Etat en action)، فلا يمكن إنكار الضغط الذي تمارسه هذه القوى الجماعية لإحداث التأثير في الجهات الرسمية، لتوجيه سلوكها وملاءمة قراراتها مع المساعي والقضايا المطلبية.

وبتحليل استراتيجيات الدولة أمام "حراك الحسيمة" الذي جاء كفعلٍ مضاد تجاه سياساتها، فإننا نجد أنها (الدولة) تفاعلت في البداية بنوعٍ من الحياد، على أساس أن الحشد يعبّر عن مطالب اجتماعية عادية بمثابة ردود مرتبطة بمجرّد حادث عابر (وفاة بائع سمك)، فحاولت احتواء الموقف مكتفية بالمعالجة القانونية من خلال تحميل المسؤولية لرجال السلطة المحلية وسائق الشاحنة، أي أن الدولة حاولت "تسييل المشكلة dilution du problème" لتتجنّب إعطاءها الشرعية كمشكلة عامة لها أبعاد اجتماعية وسياسية وتاريخية أيضاً.

وبالرغم ممّا آل إليه واقع التنمية في مدينة الحسيمة، إلا أن الخطاب الرسمي عاد للتبرير من خلال السياسات المعتمدة على أنها تناولت مطالب المحتجين مسبقاً، والمقصود تحديداً هو "مشروع الحسيمة منارة المتوسط" المعتمد قبيل سنة من الحراك. فصحيح أنه تم إطلاق المشروع إلا أن تأخّر تنفيذه وأثره على الساكنة كان سبباً في تصاعد المطالب الاجتماعية، وشكّل جزءاً من خطاب نشطاء الحسيمة، خاصة ما يرتبط بالمستشفى الإقليمي وفرص الشغل. فتعثّر التنفيذ وضعف التواصل مع المعنيين بالمشروع جعله يتحول إلى ورقة ضغط تُسائل الفاعلين المتدخّلين خاصة مجلس "جهة طنجة- تطوان- الحسيمة" ومجلس "جماعة الحسيمة" وقطاعات وزارية شاركت في التنسيق والتنفيذ المحلّي.

تبنّت الدولة فيما بعد مرجعية أمنية اتهمت من خلالها الحراك بالتحريض على التظاهر غير المرخّص، والمسّ بالوحدة الوطنية والنظام العام، وهو بمثابة تبرير للمرحلة الموالية، وإعطاء الشرعية لموجة الاعتقالات التي أجّجت الانتقادات الحقوقية الداخلية والخارجية. لكن وفي خضمّ الصراع بين مستويات السلطة وأصحاب المصالح، بين الخطاب الرسمي ومطالب حراك الحسيمة، تمّ الاعتراف بالمشكلة وبوجود اختلالات مجالية وتنموية (الخطاب الملكي لسنة 2017، تسريع التنفيذ الفعلي لمشروع "الحسيمة منارة المتوسط" وإلخ)، يعني أن الدولة أرادت استرجاع زمام الأمور في إطار مؤسساتها، بدل أن يكون المحرّك هو حراك أصحاب المصالح في الشارع العام.

محدودية سياسات الدولة والتحوّلات الاحتجاجية

بالرغم من جهود صنّاع القرار وترويجهم برامج تنموية غايتها تحقيق العدالة المجالية التي تحفظ حقوق الجميع دون تمييز، إلا أن استمرار الفجوة في فرص التنمية المجالية يعكس فشل المدبّر الحكومي الذي تتوجّه إليه كل أصابع الاتهام واللوم. فإذا كان سعيه دائماً نحو فكرة التنمية، فإن الواقع يثبت عدم قدرته على مواكبتها ومجاراة المطالب الاجتماعية التي يتبنّاها أصحاب المصالح ويضغطون لأجلها ويدافعون عنها بمختلف الطرق الاحتجاجية.

يقول المفكّر الفرنسي بول هنري شومبار[34] أن قناة التواصل التي تأتي من القمة إلى القاعدة في مجتمعنا، هي مدروسة بشكل جيد، والحكومات تولي عنايةً كبرى لتحليل الوصلات التي تمكّنها من نقل قراراتها إلى جميع الدرجات حتى أصغرها، فحينما يُطلَب إلى علماء الاجتماع أن يقوموا بدراسات، فالمقصود هو كيفية جعل القرارات مقبولة في القاعدة، فهي بذلك "دراسات قبول". إن ما يهم هو الحركة العكسية أي الصعود من القاعدة إلى القمة، وهي الحركة التي تقوم على دراسة تطلّعات جميع طبقات السكان، ودراسة كيفية تحويل هذه التطلعات إلى مطالب يمكن للممثلين المنتخبين أن يقدموها لتصعد تسلسلياً إلى مركز اتخاذ القرارات، وإذا كانت القرارات تستجيب للتطلّعات التي قدمتها القاعدة، فإنها تكون قرارات ديمقراطية.[35]

فقد كشف حراك الحسيمة عن قضية غياب العدالة المجالية كمشكلة عامة ليست مجرد واقع جغرافي يفرض نفسه، إلا أن تعامل الدولة كانت له أبعاد أمنية صرفة، اتخذت شكلها كاستراتيجيات مدروسة تحافظ على "هيبة" الدولة وتتصدى للنشطاء، وهو ما تبرر به سجن "زعماء حراك الحسيمة" إلى يومنا هذا، وسجن عدد من الصحفيين والتصدّي للاحتجاجات بالعنف. تلك حلول غير مباشرة ترى فيها الدولة أسلوباً لإعادة صياغة المشكلة بما يتماشى مع توازنات القوة بينها وبين المجتمع. وفي المقابل فإن الاحتجاج كفعل مضاد يتحدى الهيمنة والمواجهة الأمنية، ويعرّي واقع ومحدودية السياسات التي يتبنّاها صانع القرار.

ولعلّ ما تشهده الساحة اليوم من احتجاجات يقودها "جيل z"، وما تلاها من تخريب للممتلكات العمومية كردّ فعل "غير مسؤول" نتيجة التدخّل الأمني لقمع المتظاهرين، خير مثال على أن "العنف يولّد العنف"، وعلى محدودية المقاربة الأمنية في مواجهة التحوّلات الاحتجاجية في المغرب.

---

[1] العدالة المجالية كما تسمى في المغرب نسبة إلى المجال، وتسمى في بعض الدول الأخرى "العدالة المكانية" نسبة إلى المكان.

[2] تسمية "الريف" ليست نابعة من تمييز الأرياف عن المدن، وإنما هي منطقة مغربية ممتدة على سلسلة جبال الريف، تقع في شمال المغرب وتشمل مدناً مغربية يجمعها طابع ثقافي مشترك، مثل الحسيمة والناظور وتطوان وغيرها.

[3] الفصل 135 من الدستور المغربي: "الجماعات الترابية للمملكة هي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات. الجماعات الترابية أشخاص اعتبارية، خاضعة للقانون العام، تسير شؤونها بكيفية ديمقراطية".

[4] بدأ إصدار القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية سنة 2015، وهي: القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، والقانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والقانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

[5] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي (CSMD) هي لجنة استشارية رسمية عيّنها الملك سنة 2019، وتألفت من 35 عضواً وعضوة من مسارات علمية ومهنية متنوعة، وترأسها شكيب بنموسى، وكان هدفها صياغة نموذج تنموي مغربي جديد. الموقع الرسمي للجنة، متاح على https://csmd.abweb.ma/

[6] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي لسنة 2017، متاح على https://www.cese.ma/wp-content/uploads/2023/12/...2017.pdf

[7] بحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى للمندوبية السامية للتخطيط (2024)، ارتفع عدد سكان الوسط الحضري من حوالي 3,4 مليون نسمة سنة 1960 إلى 23,1 مليون نسمة سنة 2024، أي بمعدل نمو سنوي قدره 3,04%، بينما انتقل سكان الوسط القروي من 8,2 مليون نسمة إلى 13,7 مليون نسمة خلال الفترة نفسها بمعدل نمو سنوي لا يتجاوز 0,8%. النتائج متاحة على https://resultats2024.rgphapps.ma/superset/dashboard/0fbd169b-19e1-4338-a344-e58bb9a02a4d/

[8] مع تبنّي المغرب خيار الجهوية المتقدمة وتعزيز نظام اللامركزية تمت إعادة التقسيم الإداري للمملكة، حيث انتقل عدد الجهات من 16 إلى 12 جهة. انظر الفصل الأول من دستور المملكة المغربية لسنة 2011: "التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي يقوم على الجهوية المتقدمة ."

[9] الفصل 41 من الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في 29 يوليو/تموز 2011 بتنفيذ نص دستور المملكة المغربية، الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكرر، 30 يوليو/تموز 2011، ص. 3600.

[10] الفصل 42 من الظهير الشريف رقم 1.11.91، مرجع سابق.

[11] هناك إشكال مفاهيمي فيما يرتبط بترجمة "السياسات العامة" و"السياسات العمومية" كما يفرّق بينها المغرب، فالأصل اللاتيني لم يأتِ بتفريق لفظي بين المفهومين، فنقول بالفرنسية « les politiques publiques » وبالانجليزية « public policy »، لكن هذا لا يلغي ضرورة التأكيد على الفرق بينهما خاصة من الناحية المؤسساتية في حالة الدستور المغربي.

[12] الفصل 92 من الظهير الشريف رقم 1.11.91، مرجع سابق.

[13] الفصل 70 من الظهير الشريف رقم 1.11.91، مرجع سابق.

[14] يجب أن نفرّق هنا بين نظام "اللامركزية la décentralisation" الذي تأتي في سياقه الجماعات الترابية كهيئات منتخبة وبين"اللاتمركز la déconcentration" الذي يأتي ضمن النظام "المركزي la centralisation" حيث نتحدث عن التعيين بدل الانتخاب (تعيين الولاة والعمال مثلاً).

[15] الفصل 137 من الظهير الشريف رقم 1.11.91، مرجع سابق.

[16] خطاب الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش، 29 يوليو/تموز 2017، متاح على https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/khtb-wrsayl-mlkyt/ns-alkhtab-alsamy-aldhy-wjhh-jlalt-almlk-bmnasbt-hlwl-aldhkry-18-ltrb-jlalth-ly

[17] خطاب الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش، 29 يوليو/تموز 2025، البوابة الوطنية للجماعات الترابية، متاح على https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/discours-et-messages-royaux/alkhtab-alsamy-ljlalt-almlk-almwjh-aly-alamt-bmnasbt-yd-alrsh-almjyd

[18] عزيز بن حريميدا، "هل يتدخل الملك في حل أزمة حراك الريف؟"، موقع صوت العدالة، 13 يونيو/حزيران 2017، متاح على https://satv.ma/....html

[19]مدن الحسيمة وبركان والناظور وتطوان ومراكش إلخ.

[20] خطاب الملك الحسن الثاني عقب انتفاضة الريف، 22 يناير/كانون الثاني 1984.

[21]مع الإشارة إلى أن المغرب خلال هذه المرحلة - أي السنوات الأولى للاستقلال - كان يمرّ بمخاض عسير، مع استمرار جيش التحرير في تصفية بقايا الاستعمار، واحتقان الساحة السياسية في خضم الصراعات الإيديولوجية للنخبة الحزبية (حزب الاستقلال، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية).

[22]يرى الكاتب أن الدولة الحديثة تطورت عبر مراحل وهناك أنواع للهيمنة: "الهيمنة التشريعية" عندما يكون البرلمان هو المركز الذي يهيمن في وضع السياسات والقوانين، ثم "الهيمنة التنفيذية" التي واكبت تعقّد وتوسّع وظائف الدولة فأصبحت الحكومة هي التي تهيمن في صياغة السياسات وتنفيذها الفعلي.

[23]جيمس أندرسون، "صنع السياسات العامة"Public Policymaking ، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى 2017، ص. 58-59. (أندرسون، "صنع السياسات العامة") وجدير بالذكر أن أندرسون هو باحث أميركي متخصص في حقل تحليل السياسات العامة، اشتهر بالكتاب المذكور، والذي تناول فيه طبيعة القوة السياسية في الدولة الحديثة، ومراحل صنع السياسة العامة.

[24]القيادة التنفيذية تشمل رأس هرم السلطة التنفيذية الذي يمثله الرئيس أو الملك في النظام الملكي، والحكومة بمختلف أجهزتها. أي أن الحكومة جزء من القيادة التنفيذية لكن ما يقصده الكاتب هو أنها لا تضع السياسات من تلقاء نفسها بل تستمدّها من توجهات وقرارات القيادة التنفيذية العليا (رئيس أو ملك)، أي أن القرار الفعلي لا يُصنع من داخل الحكومة بل يُوجَّه إليها من أعلى هرم السلطة التنفيذية.

[25]أندرسون، "صنع السياسات العامة"، مرجع سابق.

[26]من أبرز الباحثين في علم السياسة المقارنة خلال القرن العشرين، يتوجه اهتمامهما الأساسي نحو الثقافة السياسية بما تشمله من قيم ومعتقدات ومواقف للأفراد، وتأثيرها في أداء واستقرار الأنظمة السياسية.

Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, *Comparative Politics: A Developmental Approach*, Little, Brown and Company, 1966.

[27]الفكرة العامة هنا تعني أنه كلّما ساد التوافق والانسجام اتجاه السياسة العامة كلما زاد استقرار النظام السياسي القائم، وكلما زاد التعارض حول سياسة عامة كلما سادت الخلافات وتعارضت التوجهات وبالتالي وقوع أزمات تؤدي إلى عدم استقرار النظام السياسي.

[28]جابرييل آلموند وبنجهام باويل، "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية"، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة سمير نصار، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الخامسة 1998، ص. 73. (آلموند، "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر")

[29]عبارة مغربية عامّية يمكن ترجمتها باللغة العربية "اطحنْ أمّه"، وهو تعبير قدحي يشير إلى المعاملة السيئة من قبل رجل السلطة تجاه محسن فكري الذي احتج على مصادرة سلعته وصعد فوق شاحنة القمامة، حينها أمر رجل السلطة سائق الشاحنة أن يطحنه مع سلعته في موقف معبّر وغير مسؤول.

[30] آلموند، "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر"، مرجع سابق، ص 109.

[31]اتهام النشطاء، خاصة الزعماء بتلقّي أموال خارجية واتهامهم بالعمالة والانفصالية.

[32]محمد مصباح، "الجيل الجديد من الاحتجاجات في المغرب: مقارنة بين حراك الريف وحركة 20 شباط/فبراير"، مبادرة الإصلاح العربي، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، متاح على https://www.arab-reform.net/ar/publication/.../ (مصباح، "الجيل الجديد من الاحتجاجات في المغرب")

[33] مصباح، "الجيل الجديد من الاحتجاجات في المغرب"، المرجع السابق.

[34]مفكّر فرنسي متخصص في دراسة علم الاجتماع الحضري، كتب عن الحياة اليومية للسكان وعن إعادة الإعمار بعد الحرب، حيث ربطت أفكاره بين الهندسة المعمارية والعلاقات الاجتماعية، من أشهر كتبه sociologie urbaine.

Paul-Henry Chombart de Lauwe et al, « l'homme et la ville dans le monde actuel », centre d'étude de la civilisation contemporaine, 1969, p 68-69. (de Lauwe, "L'homme et la ville dans le monde actuel".)

[35] de Lauwe, "L'homme et la ville dans le monde actuel"